

تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

لا يختلف الباحثون والمتقنون أن العالم العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠م بات قبلة للبحث والتحليل والاهتمام. فعلى الرغم من أن التاريخ العربي والإسلامي، القديم والوسيط والحديث والمعاصر، كان ولا يزال مادة ثرية للبحث والتنقيب المعرفي، فإن مستجدات المنطقة الراهنة كثيرًا ما تسهم في توليد المزيد من الأسئلة المثيرة على المستويات المعرفية والثقافية كافة، خاصة أن ما يمكن وصفه بـ «الإسقاطات التاريخية»^(١) يجعل كثيرًا من المتخصصين يراوحون بين التاريخ والحاضر، في مساعٍ حثيثة للإجابة عن أسئلة تُثبت الفصل أو الوصل بين ما هو تاريخي وما هو راهن.

تعيش الدولة الوطنية العربية أزمة عميقة على مستوى شرعيتها ومشروعيتها. ولا يبدو أن وصف الدولة في المنطقة العربية بأنها دولة «مشتبهة» أو «مشوهة» وصفٌ مجانيٌّ للصواب؛ فقد تكوّنت معظم هذه الدول في ظروفٍ تاريخية استثنائية، وكان عليها أن تجمع بين النقيضين: مقاومة الاستعمار الغربي سياسيًا، واستلهاً نموذج الدولة الحديثة الغربية وأنظمتها ومؤسساتها السياسية والاجتماعية. وبعد ما يزيد عن قرنٍ من سقوط «الخلافة العثمانية»، وبعد ما يقرب من سبعين سنةً من «الاستقلال الوطني» عن الاستعمار، لا يبدو أن الدولة العربية قد حسمت خياراتها الحداثية والتراثية.

(١) نعني بالإسقاطات التاريخية: طريقة التفكير في الوقائع المُعاشة باستدعاء النظائر التاريخية لها، ومحاولة مقاربتها أو تفسيرها أو معايرتها من خلال هذه النماذج التاريخية.

وفي سياق السَّيلِ الجارف من التساؤلات والاستشكالات التي صاحبت موجات الربيع العربي وتلتها، لا تزال الأوساط الأكاديمية والبحثية العربية والغربية حتى الآن تُسائل هذا الحدث التاريخي المهم، وتحاول أن تجيب عن أسئلة الحدث وتوابعه ومصائرهِ المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، بل والبحث في ماضي العرب والمسلمين لمحاولة الكشف عن موارد تفاصيل الحدث وبنية تشكُّلات الأفكار خلاله وبعده.

لقد كان حضور الإسلام والإسلاميين خلال هذا الحدث حضوراً أساسياً ومحورياً، وترتَّب عليه كثيرٌ من الجدل والنقاشات المعرفية في الأوساط الأكاديمية، ومن بينها الترجمة العربية لكتاب «خلافة الإنسان: السيادة الشعبية في الفكر الإسلامي الحديث» لأستاذ العلوم السياسية أندرو مارتش، الذي تناول فيه الجذور التاريخية الحديثة لفكرة «الخلافة» وعلاقتها بما سمَّاه «خلافة الإنسان» أو «السيادة الشعبية» بالمصطلح السياسي المعاصر.

لا يمكن بحالٍ إنكار أن العالم الإسلامي اليومَ أمام أزمة فكرية -في المقام الأول- تجاه مفهوم «السياسة» وممارستها في نموذجها الحدائثي، وأن جهود المفكرين كافة ما زالت تقف على أعتاب الأعمال الفكرية النقدية والتوليدية لما يمكن أن يُطبق تحت مسمّى التجربة، سواء على مستوى النموذج الإسلامي أو النموذج العلماني، أو مساعي التوفيق والتلفيق بينهما. ولكن لطبيعة الانقطاعات المعرفية التي وُجِدَت عبر التاريخ الفكري الإسلامي الحديث، فإن سؤال الدولة الحديثة وأسلمتها يظلُّ من الأسئلة عسيرة الإجابة بشكلٍ واضحٍ في البيئة العربية، خاصةً مع ضغوط الأحداث السياسية في واقع الدولة العربية، التي لا تُمهّل المنظرين والمتخصِّصين الوقت الكافي والاستيعاب الضروري لبنية تلك الدولة وتحولاتها السريعة، فضلاً عن ضعف التوثيق التاريخي الدقيق لكثيرٍ من المعطيات المتعلقة بنشأة دول ما بعد الاستعمار، خاصةً فيما يتعلَّق بدور الجيوش والفاعلين الخارجيين.

يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا اِفْتِقَادُ النِّقَاشَاتِ السِّيَاسِيَةِ لِحَقِّقًا لِلْمَوْضُوعِيَةِ الْمَطْلُوبَةِ لِإِنْجَازِ إِجَابَاتٍ أَكْثَرَ عَمَلِيَّةً لَجَدَلِ الدِّينِ وَالدَّوْلَةِ، وَانْشِغَالِ أَكْثَرِ الْقُوَى السِّيَاسِيَةِ بِمَمَارَسَةِ الصِّرَاعِ السِّيَاسِيِّ، الَّذِي خَلَقَ حَالَاتٍ اسْتَقْطَابٍ سِيَاسِيٍّ حَادٍ.

يَنْطَلِقُ مُؤَلَّفُ هَذَا الْكِتَابِ نَحْوَ مَحَطَاتٍ فِكْرِيَةٍ مَتَنُوعَةٍ لِلتَّرَاثِ السِّيَاسِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ، ضَمَّنَ السِّيَاقَ السِّيَاسِيَّ وَالتَّارِيخِيَّ وَالمُؤَسَّسِيَّ الَّذِي تَطَوَّرَ فِيهِ هَذَا الْفِكْرُ، مَحَاوَلًا بَلُورَةَ مَفْهُومٍ لِمَا سَمَّاهُ «اللاهوت السِّيَاسِيَّ الْإِسْلَامِيَّ» لِتَجَارِبِ حَرَكَاتِ الْإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ، مَعَ رِصْدِ التَّطَوُّرَاتِ الْقَانُونِيَّةِ وَالدِّسْتُورِيَّةِ الَّتِي صَاحَبَتْ ذَلِكَ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي اسْتَلْزَمَ -بِلا شَكٍّ- تَنَاوُلَ الْمَحْطَةِ الْفِكْرِيَّةِ الدِّسْتُورِيَّةِ الْأَهْمَ لِشَيْخِ الْفُقَهَاءِ الدِّسْتُورِيِّينَ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الرَّزَاقِ السَّنْهَوْرِيِّ وَأَثَرِهِ فِي بَنِيَّةِ التَّفَكِيرِ السِّيَاسِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ تَجَوَّلَ الْمُؤَلَّفُ بَيْنَ أَفْكَارِ أَبِي الْأَعْلَى الْمُودُودِيِّ وَسَيِّدِ قُطْبٍ وَرَشِيدِ رِضَا وَعَلِيِّ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى نُمُودَجٍ مَعَاصِرٍ، هُوَ نُمُودَجُ رَاشِدِ الْغُنُوشِيِّ وَأَبْرَزِ آثَارِهِ الْفِكْرِيَّةِ، وَتَلَّى ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الْأَخِيرِ مَعَالِجَتَهُ لِلتَّجْرِبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَوْ مَا يَسْمِيهَا «الديمقراطية الإسلامية»، حَيْثُ يَحْلُلُ فِي هَذَا الْفَصْلِ التَّحَوُّلَ مِنْ «الِإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ» إِلَى «الِإِسْلَامِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ» فِي حَالَةِ حِزْبِ النُّهْضَةِ فِي تُونِسَ بَعْدَ عَامِ ٢٠١٤م، وَيَسْأَلُ هَذَا التَّحَوُّلَ مِنْ خِلَالِ مَفَاهِيمِ التَّعَدُّدِيَّةِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَالْحَدَاثَةِ وَسِيَادَةِ الدَّوْلَةِ.

وَيُمْكِنُنَا أَنْ نَطْرَحَ جَمَلَةً مِنَ الْإِشْكَالِيَّاتِ الْفِكْرِيَّةِ الَّتِي تَشْتَبِكُ مَعَ مَعَالِجَاتِ هَذَا الْكِتَابِ، فَمِنْ الْمَفِيدِ لِقَرَّائِهِ أَنْ يَمَارَسُوا فِعْلَ الْاِسْتِبْكَاءِ الْمَعْرِفِيِّ هَذَا خِلَالِ الْاطْلَاعِ عَلَيْهِ:

أولاً: إِشْكَالِيَّةُ «سِيَادَةِ الشَّرِيعَةِ» بِوصفِهَا مَفْهُومًا رَاهِنًا، وَهِيَ إِشْكَالِيَّةٌ تَفْتَقِدُ لِلضَّبْطِ الْمَنْهَجِيِّ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ وَالتَّنْزِيلُ، أَوْ كَمَا يَقُولُ الْأُصُولِيُّونَ «تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ»، وَتَخْتَلِطُ -بِوصفِهَا مَفْهُومًا وَتَحَقُّقًا تَارِيخِيًّا- بِشَبْكَةِ الْمَفَاهِيمِ الْمُتَشَعِّبَةِ وَالسَّائِلَةِ لِمَفْرَدَةِ «السِّيَادَةِ» فِي الدَّوْلَةِ الْقَوْمِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، حَيْثُ تَصَاحَبَ مَحَاوَلَاتُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ سِيَادَةِ الشَّرِيعَةِ وَسِيَادَةِ الدَّوْلَةِ -قَانُونِيًّا

ودستورياً- الكثير من المشكلات المنهجية والمفاهيمية، خاصةً في سياق خصوصية الحداثة العربية المشوّهة.

ثانياً: إشكالية «الإرادة الشعبية» بوصفها تجربةً تاريخيةً قبل الدولة الحديثة، وبالتحديد في الخبرة الإسلامية. فنحن بإزاء مفهوم له عدّة تمثلات تاريخية إسلامية، بدءاً من «أهل الحل والعقد»، ثم «الإجماع» الأصولي، ثم «حكم المتغلب»، وكلها قد تتقاطع مع مفهوم «الإرادة الشعبية» من أوجه مختلفة.

ثالثاً: إشكالية النص الديني الحاكم للسياسة؛ إذ نحن أمام مساحة شاسعة ومتنوّعة من أنماط الاجتهاد الفقهي والعقدي المتقاطع مع ما هو سياسي تاريخياً، فضلاً عن ما هو سياسي راهناً، ومن ثمّ نحن أمام طبقاتٍ تاريخيةٍ من الممارسة والتراكم المعرفي في تدبير الشأن السياسي والاجتماعي للأمم الإسلامية، وقد يمثّل بقاء الارتباط بنصوصٍ مقدّسة (القرآن والسنة) أو بنصوصٍ علمائيّة (الصحابة أو التابعين أو الفقهاء) في الناتج النهائي للحكم الشرعي أو المفاد التطبيقي- قد يمثّل أزمةً في عمليات التنزيل المعاصر، وهنا سنكون أمام خيارين محدودين: الأول ضرورة الوصل بين ما هو تاريخي وما هو راهن مهما كلف الأمر، والثاني ضرورة القطع بينهما، وبين هذا وذاك سيكون إمكان الوصل القيمي والقطع الشكلي محلّ نظرٍ واختبارٍ ضروريّ.

رابعاً: إشكالية «التجارب المفتوحة»، وتشير هنا إلى تجارب إيران وتركيا وتونس؛ إذ نحن إزاء تجارب إسلامية قطعت أشواطاً مما يمكن وصفه بـ «الخطابات الإسلامية التقدّمية»، وأنجزت على مستوى الخطاب والممارسة والتحديات تقدماً ملحوظاً في الوصول إلى شكلٍ من الحكم المستقر نسبياً أو جزئياً، على تفاوتٍ بين التجارب الثلاث. ولكن يظلُّ سؤال الاستمرارية عالماً ومرهوناً بالقدرة على فرض النموذج وتجاوز عقبات القبول الدولي، الغربي تحديداً.

خامساً: إشكالية العامل الخارجي والقوى الدولية الكبرى، وهي إشكالية أساسية في أي نقاش حول تقييم المحاولات التجديدية للإسلام السياسي المعاصر فكرياً وسياسياً. فإذا ما كان للتجربة الإيرانية والتجربة التركية ظروفٌ خاصّة سمحت بشكلٍ أو بآخر بصعود الإسلاميين للحكم، فإن المزاج الإقليمي منذ عام ٢٠١٣م مُتّجه نحو استئصال الإسلام السياسي، وهو ما يتطلّب إعادة التفكير بموضوعيةٍ واتزانٍ في هذا السياق الجديد وشروطه وإكراهاته.

إن هذا الكتاب الذي بين أيدينا سيثير - بلا شك - تأملاتٍ كثيرةً حول هذه الإشكاليات، بالإضافة إلى ما حواه من ملاحظاتٍ ذكيّةٍ وتحليلاتٍ تاريخيةٍ مفيدة، وهو الأمر الذي دفع مركز نهوض للدراسات والبحوث إلى إضافة هذا الكتاب ضمن سلاسل ترجماته الثريّة حول هذا الموضوع، حيث يضاف إلى قائمة إصداراته فيما يتعلّق بالفكر السياسي والقانوني والدستوري الإسلامي، التي من أهمها كتاب «الخلافة وتطورها إلى عصبية أمم شرقية» للأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري، وهو النسخة العربية الأولى الكاملة من النص الفرنسي لرسالته للدكتوراه بجامعة ليون، التي تُعدّ النص التأسيسي والأهم في التاريخ الدستوري الإسلامي الحديث. وكتاب «الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي» لكلّ من جون إسبوزيتو، وتمارا سون، وجون فول. وكتاب «في النظرية السياسية الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية لمسارات تطور تاريخ الفكر السياسي الشّني والشيوعي» للدكتور علي بن فهد الزميع. بالإضافة إلى كتاب «العلاقة بين الدين والدولة: دراسة مقارنة بين النظام الدستوري المصري والنّظم الفرنسية التركية والإيرانية» للدكتور محمد طه عليوة.

ويعبّر اهتمام مركز نهوض للدراسات والبحوث بهذا الحقل المعرفي المهم عن إدراكه لطبيعة الموضوعات الثقافية والفكرية التي تشغل العقل العربي، وتتطلّب تفاعلاً معرفياً متجدداً مع مستجداته في العالمين العربي والغربي، وهو ما يسعى المركز إلى تقديمه كرسالة ودور منوط به بوصفه منصّةً بحثيةً.